

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في ميانمار

موجز

يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له، الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهو التقرير الثالث المتعلق بالأطفال والتزاع المسلح في ميانمار الذي يقدم إلى مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح التابع له. ويقدم التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في ميانمار ويحدد أطراف التزاع المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة العمل القطرية التحقق من حوادث تجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات المسلحة لميانمار (التاماداو) وغيرها من أطراف التزاع. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، عملاً بقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وتمشيا مع الاستنتاجات السابقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح التابع لمجلس الأمن، وقعت حكومة ميانمار وفرقة العمل القطرية خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في قوات التاماداو. ويبيّن هذا التطور المهم على المبادرات الجارية التي تضطلع بها حكومة ميانمار للتصدي لمسألة تجنيد القُصّر في الخدمة العسكرية، بسبل تشمل تنفيذ أنشطة لتدريب وتوعية الأفراد العسكريين بشأن حقوق الإنسان الدولية والوطنية، وتعزيز نظم حماية الطفل على الصعيدين المحلي والوطني، والتزامها بإنهاء استخدام العمل القسري، بما في ذلك تجنيد القُصّر، بحلول عام ٢٠١٥.



ويشير التقرير إلى استمرار القيود التي تواجهها فرقة العمل القطرية وشركاؤها والمتمثلة في العوائق التي تحول دون الوصول إلى المناطق المعنية والعوائق الأمنية التي تشكل تحدياً لفعالية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل الأطراف المدرجة في القائمة في ميانمار والتحقق منها والإبلاغ عنها. ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات تهدف إلى تعزيز الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار.

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)، ويذكر تحديدا الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال الذين طالتهم آثار النزاع الدائر في ميانمار. وهو يأتي عطفاً على تقرير الثاني (S/2009/278) ويقدم آخر المعلومات عن تنفيذ استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن (S/AC.51/2009/4) الصادرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عملاً بتقرير الثاني.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في ميانمار

٢ - خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، استمر النزاع بين الحكومة وجيش ولاية شان الجنوب في ولاية شان الجنوبية. وتصاعدت التوترات بين التاماداو وجيش ولاية شان الشمال لتتحول، اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١١، إلى مصادمات يترتب عليها تشريد المدنيين داخلياً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١ أيضاً، استؤنف القتال بين جيش استقلال كاشين وقوات التاماداو، خرقاً لاتفاق لوقف إطلاق النار كان قائماً لمدة ١٧ سنة. واستمرت أيضاً المصادمات على الحدود بين تايلند وميانمار بين جيش التحرير الوطني لكارين، الذي تحالف حديثاً مع الكتيبة ٥ لجيش كارين الخيري الديمقراطي^(١)، وقوات التاماداو وقوات حرس الحدود التابعة لجيش كارين الخيري الديمقراطي.

٣ - واكتسبت المناقشات المتعلقة بوقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات غير التابعة للدولة التي كانت قد بدأت في عهد الحكومة السابقة زخماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حاولت الحكومة توجيه الأطراف غير التابعة للدولة التي كانت قد توصلت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار معها إلى أن تقوم إما بحل الجماعات المسلحة التابعة لها وتحويلها إلى أحزاب سياسية، أو بالتحول إلى قوة مسلحة لحرس الحدود تخضع لقيادة التاماداو. ومنذ إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠، استأنفت الحكومة الجديدة أنشطة التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مما أسفر عن التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ١٠ جماعات من أصل ١١ جماعة من الجماعات العرقية المسلحة الرئيسية. ومن ضمن الأطراف الميانمارية السبعة المدرجة في القائمة الواردة في مرفقات تقرير السنوي الحادي عشر (S/2012/261)، أبرمت ستة أطراف اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الحكومة

(١) في عام ٢٠١١، غير جيش كارين البوذي الديمقراطي اسمه ليصبح جيش كارين الخيري الديمقراطي، باعتباره الجناح المسلح لمنظمة كارين كلوهتوباو.

في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويظل جيش استقلال كاشين الطرف الوحيد المدرج في القائمة الذي لم يبرم مع الحكومة اتفاقاً لوقف إطلاق النار، مع أن محادثات أجريت بين الطرفين في الآونة الأخيرة تبعث على الأمل.

٤ - وفي إطار عملية بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، أعلن الرئيس ثين سين إنشاء لجنة اتحادية لصنع السلام تتألف من ٥٢ عضواً ولجنة مركزية اتحادية لصنع السلام تتألف من ١١ عضواً، يرأسهما الرئيس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أنشئ مركز ميانمار للسلام في يانغون، ليكون بمثابة الأمانة العامة للجنة المذكورتين أعلاه وليوفر أرضية مشتركة لجميع الأطراف المشاركة في عملية السلام.

٥ - وأتاحت الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتعيين إدارة يقودها مدني في آذار/مارس ٢٠١١ فرصاً لتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي. إلا أن وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الدولية الأخرى ظلت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تواجه صعوبة في الوصول إلى الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال، في عدد كبير من مناطق البلد، واستمرت هذه الصعوبة تحد من قدرة فرقة العمل القطرية وشركائها على رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل جميع أطراف النزاع وعلى الإبلاغ عنها.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال

٦ - لا تزال محدودية أو انعدام القدرة على الوصول إلى بعض المناطق المشمولة باتفاقات وقف إطلاق النار وإلى المناطق غير المشمولة بهذه الاتفاقات والمناطق المتضررة من النزاع، إلى جانب القيود الأمنية، تشكل تحدياً للإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل الأطراف المدرجة في القائمة في ميانمار وتوثيقها. ولا يعدو هذا التقرير أن يكون مؤشراً على مدى خطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ونطاق هذه الانتهاكات.

ألف - تجنيد الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة

التنامداو كيب (التنامداو بما في ذلك قوات حرس الحدود المدججة)

٧ - رغم أن الحكومة قطعت أشواطاً نحو الوقف الكامل لتجنيد الأطفال في قواتها المسلحة انسجاماً مع التشريعات ذات الصلة، واصلت قوات التنامداو تجنيد الأطفال واستخدامهم طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بتوثيق الحوادث والادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال المبلغة من خلال الوكالات الحكومية، وعمليات خطة العمل، وغيرها من المصادر ذات المصدقية. وساهمت أيضاً آلية منظمة العمل

الدولية للشكاوى بشأن العمل القسري في تحديد حالات لتجنيد الأطفال في ميانمار. ومن الحالات المسجلة، بما في ذلك حالات الإفراج عن أطفال التي ورد بشأنها إخطار من قوات التاماداو، حدثت غالبية حالات التجنيد في مناطق يانغون وماندالاي وباغو وآيارواي.

٨ - وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وردت إلى فرقة العمل القطرية إخطارات من قوات التاماداو بالإفراج عن ٤٤٨ من الجندين القُصّر. ومن هؤلاء، كان قد جُنِدَ ١٨٤ طفلاً في عام ٢٠٠٩، و ٨٤ في ٢٠١٠، و ٦٣ في ٢٠١١، وما لا يقل عن ١٨ طفلاً في ٢٠١٢. وبلغ عدد الحالات المبلغ عنها قبل الفترة المشمولة بالتقرير ٦٧ حالة. وفيما يتعلق بالحالات الـ ١٣٥ المتبقية، لا تتوفر معلومات عن تاريخ التجنيد. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه قد وردت إلى فرقة العمل القطرية تقارير تفيد بتجنيد ١٢ قاصراً على الأقل في صفوف قوات التاماداو منذ توقيع خطة العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى آلية منظمة العمل الدولية للشكاوى بشأن العمل القسري ٨٠٢ من الشكاوى المتعلقة بقيام التاماداو بتجنيد قصر، جرى التحقق من ٧٧٠ منها^(٢). ومن هذه الشكاوى، كان عدد الشكاوى المتعلقة بتجنيد قصر هو ١٧٢ في عام ٢٠٠٩، و ١٣٤ في ٢٠١٠، و ١٢٣ في ٢٠١١، و ٣٢ في ٢٠١٢. أما الحالات المتبقية التي جرى التحقق منها فقد حدثت خارج الفترة المشمولة بالتقرير. وزاد عدد الشكاوى من ٧٨ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧٤ في عام ٢٠١٢.

١٠ - وتشير الأرقام الواردة أعلاه إلى حدوث انخفاض مطرد في تجنيد القُصّر من قبل قوات التاماداو طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقُصّر من أجل تعزيز إجراءات الفحص والتوثيق للتجنيد. وفي الوقت نفسه، تدل الزيادة في عدد الشكاوى المبلغ عنها بشأن تجنيد القُصّر على تنامي وعي قوات التاماداو والجمهور عموماً بمسألة تجنيد القُصّر وبقنوات إثارة هذه المسألة، بسبل تشمل تنفيذ خطة العمل، ومن خلال آلية منظمة العمل الدولية للشكاوى بشأن العمل القسري، والجماعات المعنية بحماية الطفل على الصعيد المحلي، والجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية بتوفير الحماية.

(٢) يشمل الجنودون الذين أُفْرَجَ عنهم في إطار آلية منظمة العمل الدولية للشكاوى بشأن العمل القسري حالات جُنِدَ فيها أطفال دون سن الثامنة عشرة وتجاوزوا سن الثامنة عشرة في وقت الشكوى والإفراج، مع التسليم بأن بلوغ شخص جُنِدَ عندما كان طفلاً سن النضج لا يعد حجة تبرر تجنيده غير المشروع.

١١ - وظلت عمليات التجنيد تستهدف الأطفال العاملين وأطفال الشوارع والأطفال غير المصحوبين في أماكن العمل ومحطات الحافلات والقطارات ومواقف العبارات والأسواق، واستمر تجنيد اليتامى والأطفال غير العاملين من قراهم ومساكنهم. وكان التجنيد من محطات السكك الحديدية شائعا نظرا لوجود عدد من أفرع وحدات التجنيد في تقاطعات مركزية للسكك الحديدية. ولاحظت فرقة العمل القطرية أن أعمار معظم الفتيان الجندين تتراوح بين ١٤ و ١٧ عاما. إلا أن ٦٠ حالة على الأقل من حالات تجنيد القصر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بأطفال تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٣ عاما. كما أُبلغ عن تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات في قوات التاماداو.

١٢ - وتضمنت حالات تجنيد الأطفال التي جرى التحقق منها أطفالا انضموا "طوعاً" إلى التاماداو وآخرين أرغموا على ذلك إما بالتهديد أو بالخداع. وقد أشار هؤلاء الأطفال إلى عدد من الأسباب التي كانت وراء انضمامهم إلى التاماداو، ومنها الفقر المدقع، وانعدام فرص كسب الرزق، والرغبة في الانضمام إلى أقراهم، والتهرب من الالتحاق بالمدارس، ووجود مشكلات مع أفراد أسرهم أو أقاربهم. وتتعلق إحدى هذه الحالات بصبي في الخامسة عشرة من العمر، قام في أيار/مايو ٢٠٠٩، عقب مشاجرة مع والدته، بالتوجه إلى وحدة التجنيد في يانغون، حيث تم تجنيده. وقد أطلق سراح هذا الصبي بعد بضعة أشهر بناء على شكوى قدمها والداه إلى التاماداو. وأشار الأطفال الذين غرر بهم للانضمام إلى التاماداو إلى أنه قد غرر بهم جنود من التاماداو أو وسطاء مدنيون أعطوهم وعودا بالحصول على وظائف ومرتب جيد ثم أرغموا على الانضمام. وفي بعض الحالات، أشار مجندون قصر إلى أنهم لم يدركوا أنهم قد جندوا رسمياً إلا بعد تلقيهم الزي العسكري أو إرسالهم إلى مدرسة التدريب. وكانت هناك تقارير أيضاً بشأن حالي اختطاف ارتكبهما جنود من التاماداو. وفي عام ٢٠١٢، تحققت فرقة العمل القطرية من حالي تجنيد لطفلين من جانب قوات التاماداو تضمنتا اختطاف صبيين (في سن ١٦ و ١٧)، فيما يدعى، من قبل جنود في كتيبة مشاة أرغموا الصبيين على الانضمام إلى الجيش تحت التهديد. وقد تمكن الصبيان من الفرار من الكتيبة التي احتجزا فيها في البداية قبل التجنيد.

١٣ - ووردت إلى فرقة العمل القطرية معلومات تفيد باستمرار نشر مجندين قصر على خط الجبهة مع تعرضهم لواجبات قتالية. ففي أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغت فرقة العمل القطرية بتسع حالات لمجندين قصر مرتبطين بقوات التاماداو نشروا على خط الجبهة في ولاية كاشين، حيث قام جيش استقلال كاشين بأسرهم واحتجازهم. ويسرت منظمة العمل الدولية إطلاق سراح المجندين القصر وتقوم حالياً بالتنسيق مع قوات التاماداو من أجل تسريح الذين أفرج عنهم رسمياً. وفي حين أفادت التقارير أن أحد الأطفال هرب قبل أن يطلق سراحه، فقد

أطلق سراح الثمانية الباقين في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتعاون مع إدارة الرعاية الاجتماعية والشركاء المحليين، بتيسير توفير مأوى مؤقت لكل حالة ودعم من أجل إعادة الإدماج.

١٤ - ولاحظت فرقة العمل القطرية وجود اتجاه عام في الفترة المشمولة بالتقرير "للتجنيد في مناطق مختلفة"، حيث يجند أفراد من كتائب في جزء واحد في البلد في منطقة أخرى، ربما عندما يكونون في إجازات أو مسافرين في مهام. وعلى سبيل المثال، تم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إرغام صبي في الثالثة عشرة من عمره من بلدة لابوتا في منطقة أيروادي على ترك قريته، من قبل جار له في السكن وجندي في قوات التاماداو من كتيبة من بلدة كالاو في ولاية شان على بعد مئات الكيلومترات. وتفيد التقارير أن جنود التاماداو الذين يجندون مجندين جدد يتلقون حوافز مثل فرص الترقى أو منح الإجازات أو التسريح الدائم أو تجنب العقوبة للغياب بدون إجازات. وظل القلق يساور فرقة العمل القطرية من أن تزيد تلك الممارسات، إلى جانب استخدام الوسطاء المدنيين، من مخاطر تجنيد الأطفال من الفئات الضعيفة.

الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تحولت إلى قوات لحرس الحدود

١٥ - تحولت جماعتان مسلحتان غير تابعتين للدولة إلى قوتين من قوات حرس الحدود برعاية قوات التاماداو أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ولم تعودا تعملان بمعزل عن التاماداو.

جبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية

١٦ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تحولت جبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية إلى قوة لحرس الحدود تابعة للتاماداو. ولا تتوافر لدى فرقة العمل القطرية معلومات بشأن ما إذا كان تسريح الأطفال يشكل جزءاً من المناقشات بين التاماداو وجبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية. ولقد حُذِف اسم جبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية من مرفقات تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح وتخضع هذه الجبهة حالياً لقيادة القوات المتكاملة لحرس الحدود التابعة للتاماداو.

جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار

١٧ - وردت تقارير موثوقة تفيد بأن أطفالاً شوهدوا عند نقاط تفتيش تابعة لجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار أثناء الاشتباكات التي حصلت بين هذا الجيش والتاماداو في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتسببت هذه الاشتباكات في تشريد الآلاف من جماعة كوكانغ

العرقية إلى الصين. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها فرقة العمل القطرية، تحولت أغلبية ما تبقى من جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار إلى قوة لحرس الحدود (تحت اسم الكتيبة رقم ١٠٠٥ التابعة للتاتماداو) عام ٢٠١٠. وليست لدى فرقة العمل القطرية معلومات بشأن ما إذا كان تسريح الأطفال يشكل جزءاً من المناقشات الجارية بين التاتماداو وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار.

الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ميانمار

١٨ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت فرقة العمل القطرية تتلقى تقارير عن قيام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ميانمار بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وما زال وجود الأطفال في هذه الجماعات من دواعي القلق الشديد. وفي خطة العمل التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تعهدت الحكومة باتخاذ جميع التدابير القابلة للتطبيق لتيسير العمليات الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وواصلت فرقة العمل القطرية، استناداً إلى هذا البند من خطة العمل، السعي لإقناع الحكومة بالمشاركة في حوار مع الأطراف غير التابعة للدولة بشأن منع تجنيد الأطفال والانتهاكات الأخرى المرتكبة ضدهم وزيادة سبل الوصول إليها للقيام بأعمال الرصد.

جيش كارين الخيري الديمقراطي

١٩ - تحول جيش كارين الخيري الديمقراطي إلى قوة لحرس الحدود في آب/أغسطس ٢٠١٠. إلا أن اللواء ٥ في هذا الجيش ظل خارج الترتيبات المتعلقة بحرس الحدود ومرتبطةً بتحالف غير وثيق مع جيش التحرير الوطني لكارين. وفي عام ٢٠١١، أفادت التقارير الواردة بأن هناك جنوداً انشقوا عن قوة حرس الحدود التابعة للجيش الخيري من أجل الانضمام إلى اللواء ٥ الانفصالي التابع لهذا الجيش. وبالتالي، من الصعب تأكيد ما إذا كانت التقارير عن ارتكاب انتهاكات جسيمة التي وردت بعد آب/أغسطس ٢٠١٠ تشير إلى قوة حرس الحدود التابعة للجيش الخيري أو إلى اللواء ٥ التابع لهذا الجيش. وأشارت التقارير السابقة التي تلقتها فرقة العمل القطرية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى أن العديد من الجنود التابعين لجيش كارين الخيري الديمقراطي، بمن فيهم الأطفال، جنّدوا، حسب ما زعم، بأساليب متنوعة منها إجراء سحب بالقرعة في القرى والتجنيد قسراً وباللجوء إلى الحيلة، في إطار الجهود التي تبذلها هذه الجماعة المسلحة لزيادة حجمها استعداداً للتحول إلى قوة لحرس الحدود. وشوهد أطفال مسلحون يعملون لحساب شركات يديرها الجيش الخيري، وبوجه خاص على بوابات المكوس التي يديرها الجيش المذكور. وفي إحدى بلدات ولاية كاين، قدر السكان المحليون أن ٥٠ طفلاً على الأقل يعملون لحساب الجيش الخيري في بلدتهم

وحدها. وفي عام ٢٠١١، ظلت فرقة العمل القطرية تتلقى تقارير عن قيام قوة حرس الحدود التابعة للجيش الخيري واللواء ٥ في ذلك الجيش على حدٍ سواء بالتجنيد قسراً وباللجوء إلى الحيلة، بغض النظر عن سن المجندين، ما لم يدفع مبلغ لقاء عدم التجنيد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقع اللواء ٥ في الجيش الخيري اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الحكومة.

٢٠ - واستطاعت فرقة العمل القطرية التحقق من ست حالات تجنيد الأطفال قام بها الجيش الخيري في ولاية كابين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شملت أطفالاً تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٦ عاماً. وشملت إحدى الحالات فتاة في العاشرة جندها الجيش الخيري لحمل الطعام وأواني الطهي. وشملت ثلاث حالات أخرى أطفالاً استخدموا كحمالين بصورة مؤقتة. وشملت إحدى الحالات صبياً في الحادية عشرة جنده الجيش الخيري لاستخدامه كحمال خلال فترة مدتها ١٠ أيام في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

منظمة استقلال كاشين/جيش استقلال كاشين

٢١ - تلقت فرقة العمل القطرية تقارير بصورة منتظمة عن زيادة التجنيد من جانب جيش استقلال كاشين في النصف الأخير من عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ مع تصاعد حدة التوترات في ولايتي كاشين وسان الشمالية. فعلى سبيل المثال، تلقت فرقة العمل القطرية شكوى في حزيران/يونيه ٢٠١١ تتعلق بالتجنيد المزعوم لأربع فتيات من جانب جيش استقلال كاشين لأغراض التدريب العسكري. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت فرقة العمل القطرية معلومات عن حالة فتى في الخامسة عشرة من هبار كانت، في ولاية كاشين، أدين بتدمير ممتلكات عامة عن طريق زرع ألغام لحساب جيش استقلال كاشين. وأفادت تقارير أن جيش استقلال كاشين ماضٍ في التجنيد على قدم وساق في المناطق الحضرية، في أوساط أسر كاشين، وأن التجنيد لا يستثني الأطفال. وتلقت فرقة العمل القطرية أيضاً ادعاءات تفيد عن انضمام أطفال إلى جيش استقلال كاشين تجنّباً لاقتيادهم من جانب قوات التاماداو من أجل استخدامهم كحمالين على خطوط الجبهة. وفي عام ٢٠١٢، أشارت تقارير إضافية إلى أن جيش استقلال كاشين يضم أطفالاً في صفوفه. ومن الحالات التي أفيد عنها في نيسان/أبريل ٢٠١٢ احتطاف ثلاثة فتيان يبلغون من العمر نحو ١٤ عاماً من جانب جيش استقلال كاشين في إحدى القرى الواقعة قرب بلدة واين ماو. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وردت تقارير عن قيام جيش استقلال كاشين بالتجنيد القسري لسكان القرى والمشردين داخلياً في المخيمات الواقعة في ولاية كاشين، بمن فيهم الأطفال، إنما لم يتسن التحقق منها بسبب تعذر الوصول إلى هذه المنطقة. وزعمت تقارير للشركاء

المعنيين بحماية الطفل أن جيش استقلال كاشين يشترط على كل أسرة تقديم أحد أفرادها الذكور لخدمة جيش استقلال كاشين مما يؤدي إلى تجنيد الأطفال.

اتحاد كارين الوطني/مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين

٢٢ - تفيد التقارير أن اتحاد كارين الوطني/مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين يضم أطفالاً في صفوفه. وقد سنحت الفرصة مرة واحدة فقط (أثناء الفترة المشمولة بالتقرير السابق) لممثلي فرقة العمل القطرية للاجتماع بمجلس السلام. وفي عام ٢٠١٠، رفض مجلس السلام التحول إلى قوة لحرس الحدود وفقاً لأوامر الحكومة. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، جدد مجلس السلام اتفاقاً لوقف إطلاق النار (وقع أصلاً عام ٢٠٠٧) مع الحكومة.

اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين

٢٣ - في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدر اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين نشرة صحفية شدد فيها على أنه دعا الأمم المتحدة في مناسبات عديدة لرصد قواعده العسكرية ومناطق عملياته ومنحها فرصة الدخول بدون أي عراقيل وبشكل مستقل إلى أي موقع للتحقق من امثاله. وأعرب اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين أيضاً عن استعداده للتفاوض مع الأمم المتحدة من أجل التحقق من الامتثال لالتزامه بعدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم. وتعهد اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين أيضاً بالتحقيق في أي ادعاءات واردة بشأن تجنيد الأطفال.

٢٤ - وتحققت فرقة العمل القطرية من ست حالات لتجنيد الأطفال من جانب اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إحدى الحالات، تم تجنيد صبي في الرابعة عشرة من محيم للاجئين في اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين.

٢٥ - ووقع اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين مع حكومة ميانمار في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ اتفاقاً لوقف إطلاق النار تعرض للخرق لدى اندلاع النزاع المسلح مرة أخرى في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٢. وجرت مفاوضات السلام بين اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين والحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتجدد الإشارة إلى أن اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين سعى عام ٢٠٠٧ إلى إبرام خطة عمل مع الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومع تحسن الحالة الأمنية، ستحدد فرقة العمل القطرية أولويات عملها مع اتحاد كارين الوطني/جيش

التحرير الوطني لكارين، بالاستناد إلى بنود خطة العمل التي وقعتها الحكومة عام ٢٠١٢ لتيسير الوصول إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لأغراض الحوار بشأن إنهاء تجنيد الأطفال ومنعه.

الحزب الكاريني التقدمي الوطني/الجيش الكاريني

٢٦ - في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدرت اللجنة التنفيذية للحزب الكاريني التقدمي الوطني نشرة صحفية، بالإضافة إلى بيان أرسل إلى ممثلي الخاصة، شددت فيها على أنها دعت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة لرصد قواعد الحزب العسكرية ومناطق عملياته، ومنحتها فرصة الدخول بدون أي عراقيل وبشكل مستقل إلى أي موقع للتحقق من امتثال الحزب لعدم تجنيد الأطفال، كما أعربت عن استعدادها للحوار مع الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه سيتم إغفاء جميع الأطفال من التجنيد في الجيش الكاريني ودعت إلى حذف اسم الحزب من مرفقات التقرير. وتعهد الحزب الكاريني التقدمي الوطني أيضاً بالتحقيق في أي ادعاءات واردة عن تجنيد الأطفال. ووقع الحزب الكاريني التقدمي الوطني اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الحكومة في منتصف عام ٢٠١٢ وما زالت محادثات السلام جارية. وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الكاريني التقدمي الوطني/الجيش الكاريني سعى إلى إبرام خطة عمل مع الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومع تحسن الحالة الأمنية، ستحدد فرقة العمل القطرية أولويات العمل مع الحزب الكاريني التقدمي الوطني/الجيش الكاريني عام ٢٠١٣، بالاستناد إلى بنود خطة العمل الموقعة مع الحكومة عام ٢٠١٢ لتيسير الوصول إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لأغراض الحوار بشأن إنهاء تجنيد الأطفال ومنعه.

جيش ولاية شان - الجنوب

٢٧ - يوجد أطفال في جيش ولاية شان - الجنوب. ومع تصاعد حدة التوتر في ولاية شان عام ٢٠١١، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن مواصلة جيش ولاية شان - الجنوب تجنيد الأطفال. وفي تقرير ورد في تموز/يوليه ٢٠١١، قيل إن جيش ولاية شان - الجنوب قد جند، حسب ما زعم، ٢١٦ "شاباً"، من الذكور والإناث على حد سواء، لمحاربة التاماداو. وتلقت فرقة العمل القطرية معلومات إضافية موثوقة عن قيام جيش ولاية شان - الجنوب بتجنيد الأطفال في بلدة موي ني الواقعة في ولاية شان الجنوبية، حيث قيل إن ما مجموعه ٦٠ شخصاً من سكان القرى في هذه الناحية، يبلغ اثنان من بينهم ١٣ عاماً، قد جندوا في آب/أغسطس ٢٠١١.

جيش ولاية وا المتحد

٢٨ - تلقت فرقة العمل القطرية ادعاءات تفيد بأن النزاع المسلح في لاوكاي أسفر في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩ عن تعزيز قوات جيش ولاية وا المتحد ونشرها في المناطق الحدودية المعنية. وشمل ذلك اشتراط بقاء الأفراد المسلحين في جيش وا سابقاً والشباب من قرى عديدة على أهبة الاستعداد في حال حدوث قتال. وتلقت فرقة العمل القطرية تقارير تفيد بأن السلطات المحلية في القرى بدأت منذ مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بعمليات تجنيد جديدة وبأن تدريب الميليشيات جارٍ على صعيد القرى. وأفيد عن تجنيد الأطفال في بعض القرى التي لا يتوافر فيها مرشحو راشدون من الأسر المعيشية المختارة. وأشار عدد من التقارير الموثوقة عام ٢٠١٢ إلى أن جيش ولاية وا المتحد ما زال يضم أطفالاً في صفوفه. وتلقت فرقة العمل القطرية أيضاً معلومات عن استخدام جيش ولاية وا المتحدة لصبان عند نقاط التفتيش ولضمان أمن مكاتبه.

٢٩ - وتلقت فرقة العمل القطرية أيضاً ادعاءات مفادها أن وسيطاً مدنياً يتخذ من نمكام في ولاية شان مقراً له باع نحو ١٧ مجنداً، من بينهم أطفال، لجيش ولاية وا المتحد. واستطاعت فرقة العمل القطرية التحقق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من حالة غادر فيها طفلان و ٣ شبان في سن الثامنة عشرة قريتهم بدعوى الذهاب للعمل كعمال زراعيين في منطقة بالونغ المشمولة بوقف إطلاق النار، ولكن جرى الاتجار بهم عوضاً عن ذلك واقتيدوا إلى جيش ولاية وا المتحد حيث أرغموا على العمل القسري.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الأطفال يقعون ضحايا الألغام الأرضية، والأجهزة غير المتفجرة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والهجمات بقذائف الهاون والقذائف الصاروخية، وتبادل إطلاق النار بين الجماعات المسلحة والتاماداو. وقد وقعت أغلبية الحوادث المبلغ عنها في ولايتي كاشين وكاين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من تقارير عن قتل أو تشويه ٥٥ طفلاً بسبب أعمال عنف متصلة بالنزاع، في حين أنه ورد ٣٨ تقريراً آخر لم يتم التحقق منها عن قتل أو تشويه أطفال. وهذه الأرقام ليست سوى إشارة إلى فداحة وخطورة الحوادث التي تؤثر على الأطفال في مناطق النزاع، لأن الوصول إلى مناطق النزاع لا يزال محدوداً للغاية.

٣١ - وفي ولاية كاين، أفادت التقارير بأن قبيلة وضعها اتحاد كارين الوطني أدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى جرح ٤ أطفال (فتيان يبلغ عمر أحدهما ١٠ سنوات وعمر الثاني ١٢ سنة؛ وفتاتان يبلغ عمر إحداهما ١٤ سنة وعمر الأخرى ١٧ سنة)، ومقتل فتاة في

سن الثانية عشرة. وفي كاشين، أُبلغت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن وقوع حادث تشويه لفتى عمره ١٢ سنة، وتمّ التحقق من هذا البلاغ. وذكر أن الحادث نجم عن هجوم شنته التاماداو بقذيفة هاون انفجرت أمام منزل الفتى. وواصلت التاماداو والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مثل اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين، والحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني، وجيش كارين الخيري الديمقراطي، وجيش ولاية وا المتحد، وجيش استقلال كاشين، استخدام الألغام المضادة للأفراد بغرض تقييد حركة الأشخاص أو عرقلة حركة القوات، أو تحديد مناطق العمليات. وفي إحدى الحالات التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أدى لغم أرضي إلى تشويه فتى يبلغ من العمر ١٣ سنة في منطقة يحتلها الجيش الخيري الكاريني الديمقراطي ويسير دوريات فيها. وفي حالة أخرى وقعت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٠، أُصيب فتى في الرابعة عشرة من عمره وفتاتان تبلغ كل منهما من العمر ١٦ سنة بجروح خطيرة عندما اصطدمت الحافلة التي تقلهم إلى بلدة شوي كوين في ولاية مون بلغم. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، تعرّضت فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات لإصابات متعددة في ساقها نتيجة لانفجار لغم أرضي في بلدة كاوكريك الواقعة في ولاية كايين. وفي ولاية كايان، لقي ثلاثة أطفال حتفهم وأصيب طفل واحد بجروح في حادث متصل بالألغام في منتصف عام ٢٠١٢. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قُتل فتىان (في سن الرابعة عشرة والخامسة عشرة) وأصيب فتى واحد بجروح من جراء انفجار لغم أرضي في ولاية كاشين.

٣٢ - وفي ولاية كاشين، التي استمر فيها النزاع طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت فرقة العمل القطرية في النصف الثاني من عام ٢٠١١ تسعة تقارير عن قتل وتشويه لأطفال بسبب القتال بين التاماداو وجيش استقلال كاشين، وتمكنت فرقة العمل من التحقق من أربعة حوادث منها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، توفيت فتاة تبلغ من العمر ١٦ سنة من بلدة باماو عندما وقعت وسط نيران متبادلة بين التاماداو وجيش استقلال كاشين. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، قُتل طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات في تبادل لإطلاق النار أثناء فراره بصحبة جدته من قريته الواقعة في بلدة باماو. وفي الشهر نفسه أُصيب خمسة أطفال ومعلم بجروح بليغة عندما تعرّضت مدرستهم في بلدة مانسي لإطلاق نار من جانب التاماداو. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أكدت فرقة العمل القطرية أن قوات جيش استقلال كاشين أطلقت النار على أسرة في محل إقامتها في بلدة موسي، فجرّح اثنان من أفرادها وقتل ثلاثة، من بينهم ابن صاحب البيت البالغ من العمر ١٤ سنة. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، قُتل طفل ووالداه أثناء هجوم شنته كتيبة مشاة خفيفة تابعة للتاماداو على قرية واقعة في بلدة مانسي. وتشير التقارير أيضاً إلى حادث وقع في تموز/يوليه ٢٠١١ حيث ذكر أن قوات التاماداو

أطلقت النار في بلدة كامايونغ على فتى في السابعة عشرة من العمر أثناء محاولته الفرار من التجنيد للعمل حَمَلاً. ومع اشتداد حدة النزاع في ولاية كاشين بين التاماداو وجيش استقلال كاشين في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣، بما في ذلك الغارات الجوية وقصف المواقع العسكرية لجيش استقلال كاشين من جانب قوات التاماداو واستخدام جيش استقلال كاشين للأجهزة المتفجرة المرتجلة في أماكن عامة، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن إصابة ما لا يقل عن ١٠ أطفال ومقتل ٦ تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٧ سنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

جيم - العنف الجنسي ضد الأطفال

٣٣ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت فرقة العمل القطرية معلومات موثوقة من عدد من المصادر عن حوادث اغتصاب وعنف جنسي ارتكبتها قوات التاماداو والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على السواء. ويحظر قانون العقوبات في ميانمار الاغتصاب والعنف الجنسي، ويتم التحقيق في الحالات التي يرتكبها مدنيون ومقاضاة الجناة عن طريق الشرطة والمحاكم. بيد أن ملاحقة جنود التاماداو الذين يرتكبون الاغتصاب تقع ضمن اختصاص المحاكم العسكرية. ولا يعرف إلا القليل عن هذه الإجراءات، ولا سيما عن التحقيق والمقاضاة المتعلقين بالعنف الجنسي الذي ترتكبه جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وقد أدى استمرار النزاع في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير وتجدد النزاع في ولايتي شان وكاشين إلى زيادة عدد التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. بيد أن الأمم المتحدة لم تتمكن من التحقق من صحة هذه التقارير.

دال - اختطاف الأطفال

٣٤ - لقد ترددت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ادعاءات وسُجِّلت حالات مؤكدة لاختطاف أطفال، على النحو المبين أعلاه، مما يشير إلى أن نمطا من عمليات الاختطاف لا يزال قائما، ولا سيما فيما يخص الأطفال الذين تستخدمهم كتائب التاماداو في سن مبكرة والذين يُستَبَقون بشكل غير رسمي في الكتائب من دون عرضهم على وحدات التجنيد ومدارس التدريب.

٣٥ - وإضافة إلى ذلك، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن أطفال اختطفوا بغرض الانتقام، أو بناء على اشتباه في الارتباط بأطراف معادية، سواء من جانب قوات التاماداو أو من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وفي حالة واحدة وقعت في شباط/فبراير

٢٠١١، أُبلغ عن قيام اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين باختطاف ٥ فتيان (تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٣ سنة) في قرية ووت غيبي في بلدة هباءن الواقعة في كاين. وقد أخذ التاتماداو أطفالاً من بلدة ثاندانغي الواقعة في ولاية كاين، بناء على اشتباه بارتباطهم مع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وأفاد قرويون أيضاً أن فتيات صغيرات السن يتزوجن دون سن الخامسة عشرة من أجل الحصول على شكل محدود من أشكال الحماية من الاختطاف من قبل التاتماداو والجماعات المسلحة مثل جيش التحرير الوطني لكارين/اتحاد كارين الوطني، وجيش كارين الخيري الديمقراطي - قوة حرس الحدود، وجيش كارين الخيري الديمقراطي - اللواء الخامس. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير موثوقة تفيد بأن ٥٠ جندياً من جيش استقلال كاشين دخلوا قرية في بلدة واينغ ماو الواقعة في ولاية كاشين وقاموا باختطاف ١٧ قروياً من أقلية شان العرقية، من بينهم ثلاث فتيات في سن الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة. ولا يزال مكان وجود الفتيات الثلاث مجهولاً.

هاء - الهجمات على المدارس أو المستشفيات

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت فرقة العمل القطرية حالات متكررة لإغلاق المدارس والعيادات في ولايتي كاين وكاشين، وفي ولاية شان بدرجة أقل، بسبب النزاع. وإضافة إلى ذلك، فقد ورد عدد من التقارير التي تفيد بقيام التاتماداو وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشن هجمات على المدارس أو المستشفيات. ففي ولاية كاين، تحققت فرقة العمل القطرية من حادث وقع في شباط/فبراير ٢٠١٠ عقب هجوم شنته كتائب مشاة خفيفة تابعة للتاتماداو في بلدة لير دوه الواقعة في مقاطعة نياونغليين. وخلال الهجوم، دُمرت مدرسة ثانوية ودار حضانة في ثي باو ثا بقرية كوي لاه. وإضافة إلى ذلك، تم حرق عيادة باو ثا التي تخدم نحو ٣٠٠٠ نسمة. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١١، تحققت فرقة العمل القطرية من أن المستشفى العام في كاوكاريك الواقعة في ولاية كاين قد دمر تدميراً جزئياً نتيجة للقتال الدائر بين التاتماداو وقوات تحالف الجيش الخيري/جيش التحرير الوطني لكارين.

٣٧ - ومع نشوب النزاع مجدداً في ولاية كاشين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن مدارس أُغلقت لفترات طويلة ومدارس أُلحقت بها أضرار نتيجة القصف بالقنابل وبقذائف الهاون. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، وثقت فرقة العمل القطرية تعرض إحدى المدارس في قرية هكوانغ مون الواقعة في بلدة مانسي إلى أضرار بسبب هجوم بقذائف الهاون شنته التاتماداو. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، تحققت فرقة العمل القطرية من حالة واحدة

لإحدى المدارس في قرية كوانغ لوين الواقعة في بلدة مانسي ألحقت بها نيران المدفعية أضراراً. وفي الشهر نفسه، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير تفيد أن التاماداو قد زرعت ألغاماً بالقرب من مدرسة في إحدى القرى الواقعة في بلدة ميتكيننا من أجل منع جيش استقلال كاشين من استخدام المدرسة قاعدة له. ودمر جنود التاماداو المتمركزون في القرية المركز الصحي الريفي وهبوا محتوياته. وفي آب/أغسطس ٢٠١١ أيضاً، أصيبت مدرسة في منطقة ناغان وار الواقعة في كاشين بقذيفة هاون. وأصيب خمسة أطفال ومدرّس واحد بجروح بليغة. ومع تصاعد حدة النزاع في أواخر عام ٢٠١٢ بين التاماداو وجيش استقلال كاشين، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير تشير إلى أن العديد من المدارس في مناطق متأثرة بالنزاع الدائر في ولاية كاشين، مثل هباكان ولايزا مييتكيننا وبهامو وإنجانيانغ بقيت مغلقة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بسبب الخوف على سلامة التلاميذ والخطر الناجم عن القصف المدفعي والغارات الجوية ونيران الهاون. وفي حادثة مؤكدة وقعت في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أفادت تقارير بأن جنود التاماداو أطلقوا النار على مدنيين في قرية سوت نغاي يانغ الواقعة في كاشين، مما أسفر عن مقتل فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة ترتدي الزي المدرسي، أطلقت عليها النار في الظهر لدى عودتها من مدرسة هباكان الثانوية الأساسية برفقة معلمها وأصدقائها. وأفادت التقارير بأن قوات التاماداو حالت بين الفتاة وبين التماس المساعدة الطبية الفورية مدة ثلاث ساعات بعد الحادث. وفي اليوم نفسه، أفيد أيضاً بأن جنوداً من التاماداو من قاعدة هباكان العسكرية قد أطلقوا عدداً من قذائف الهاون في القرية نفسها انفجر بعضها بالقرب من مدرسة سوت نغاي يانغ الابتدائية.

واو - منع وصول المساعدة الإنسانية

٣٨ - أثمرت التطورات السياسية الأخيرة فرصاً لتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المشاركة في حوار بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١١، وعقب تجدد الاضطرابات الأمنية في ولاية كاشين، تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من إجراء تقييم سريع للاحتياجات المحددة وتبليتها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وأيضاً في عام ٢٠١١، جرى الاتصال بالوكالات من أجل استئناف أنشطتها في مناطق من قبيل منطقة والخاصة، حيث كان قد طلب من بعض الوكالات وقف العمليات في عام ٢٠٠٩ بسبب الشواغل الأمنية.

٣٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الوصول إلى المناطق، استمرت الحكومة في تقييد الوصول إلى أجزاء مختلفة من البلد طوال الفترة المشمولة بالتقرير، باعتبار أن المشاغل الأمنية هي السبب الرئيسي لتقييد وجود وسفر العاملين الدوليين والوطنيين في وكالات

الإغاثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة الدعوة لدى حكومة ميانمار والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من أجل كفالة الوصول إلى جميع مواقع المشردين داخليا في مناطق النزاع، بما في ذلك ولاية كاشين. وفي حين أنه يمكن تقديم المساعدة عموما إلى المناطق التي تخدمها الحكومة في ولاية كاشين، فإن إمكانية وصول مساعدة الأمم المتحدة من خلال القوافل إلى معظم مواقع المشردين داخليا في المناطق التي يصعب الوصول إليها لم تُمنح منذ منتصف تموز/يوليه ٢٠١٢، بحجة الشواغل الأمنية. وفي الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات حول إمكانية الوصول، تقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة، عند الإمكان، من خلال الشركاء المنفذين في الميدان في مناطق النزاع وما حولها. وأُحرز في آذار/مارس ٢٠١٣ تقدم يدعو إلى التفاوض في المحادثات بين الحكومة ومنظمة استقلال كاشين بشأن الوصول إلى المناطق المتضررة في كاشين وإيصال المساعدات الإنسانية إليها.

رابعاً - الحوار وخطط العمل للانتصاف من الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال

ألف - التقدم المحرز في الحوار وخطط العمل مع حكومة ميانمار

٤٠ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي أعقاب ستة أعوام من المفاوضات، وقّعت حكومة ميانمار وفرقة العمل القطرية، بمساعدة ممثلي الخاصة، خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات التاماداو (بما في ذلك قوات حرس الحدود المدججة). ووقّعت خطة العمل في حضور ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

٤١ - وتتضمن خطة العمل مجموعة من الالتزامات التي ستتبعها الحكومة وفرقة العمل القطرية خلال الإطار الزمني الأولي البالغ ١٨ شهرا. وتشمل هذه الالتزامات القيام بشكل منهجي بتحديد هوية جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة المجندين والمستخدمين في قوات التاماداو، وتسجيلهم، وتسريحهم؛ وإدماج هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية؛ وتعزيز الإجراءات الكفيلة بمنع المزيد من حالات تجنيد الأطفال من جانب قوات التاماداو؛ وتوعية الجمهور بشأن منع حالات التجنيد وتسريح الأطفال المجندين؛ وتدريب أفراد القوات المسلحة وبناء قدراتهم بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحماية الأطفال؛ وتعزيز الإجراءات التأديبية ضد مرتكبي تلك الأفعال.

٤٢ - وعقب توقيع خطة العمل، عيّنت التاماداو كبير موظفي اتصال للإشراف على تنفيذ خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، شكّلت لجنة مشتركة تتألف من أعضاء فرقة العمل

القطرية ومسؤولين من التاماداو، ووزارات الشؤون الخارجية، والرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، والدفاع.

٤٣ - ومنذ حزيران/يونيه، أحرز تقدم في تنفيذ خطة العمل. فقد وضعت فرقة العمل القطرية والتاماداو إجراءات تشغيلية مفصلة لتحديد هوية الأطفال والتحقق منهم وتسريحهم بموجب خطة العمل. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، نظمت التاماداو، بدعم من فرقة العمل القطرية، تدريباً لمراكز التنسيق العسكرية على خطة العمل والإجراءات التشغيلية. وأفادت التاماداو بأن مراكز التنسيق العسكرية في كل قيادة إقليمية اضطلعت طوال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بأنشطة تدريب مضاعفة بشأن خطة العمل استهدفت قادة الكتيائب باعتبارهم الأشخاص المسؤولين عن تحديد وتسجيل الأطفال ممن يُعتقد أنهم موجودون في كتيائبهم. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت التاماداو توجيهات بشأن تنفيذ خطة العمل، وأعدت مواد إعلامية بشأن خطة العمل من المقرر توزيعها على الأفراد العسكريين على جميع المستويات.

٤٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وفي إطار خطة العمل، جرى تسريح ما مجموعه ٤٢ طفلاً من التاماداو ضمن احتفال بالتسريح في يانغون. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قدمت فرقة العمل القطرية ٢٥ حالة جديدة من الأطفال المجندين، ووردت هذه الحالات من خلال آلية منظمة العمل الدولية للشكاوى، وقُدمت إلى كبير موظفي الاتصال لدى التاماداو لإجراء مزيد من التحقق ضمن إطار خطة العمل، وكان التحقق منها معلقاً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حددت التاماداو هوية ٢٤ طفلاً مشتبهاً في كونهم من المجندين وجرى تسريحهم في وقت لاحق في شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد أبرزت فرقة العمل القطرية أن عملية تحديد هوية الأطفال وتسريحهم خلال الأشهر الستة الأولى من خطة العمل كانت بطيئة وأسفرت عن معالجة عدد قليل من الحالات. ومن المتوقع أن تزداد أعداد الحالات المحددة لتسريحها إلى حد كبير مع قيام التاماداو بتنفيذ عملية تحديد الهوية في جميع الوحدات العسكرية، مع إمكانية وصول أفرقة الرصد التابعة لفرقة العمل القطرية إلى الكتيائب العاملة، ومع نشر المواد الإعلامية بشأن خطة العمل داخل التاماداو ونشرها على الجمهور العام كجزء من حملة إعلامية متعددة الوسائط من المقرر أن تبدأ في أوائل عام ٢٠١٣. وقد أقامت فرقة العمل القطرية خطأً هاتفيًا خاصاً وصندوق بريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لتلقي المعلومات من عامة الناس عن حالات تجنيد الأطفال.

٤٥ - ودون إنكار التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبرزت فرقة العمل القطرية الشواغل الأربعة التالية المتعلقة بالتنفيذ الجوهرى لخطة العمل والتي يتعين معالجتها بشكل عاجل:

(أ) **تحديد هوية الأطفال وتسريحهم:** مضت عملية تحديد هوية الأطفال ببطء حتى الآن، حيث كان نشر المعلومات بشأن خطة العمل محدودا في صفوف الرتب التي تتجاوز المستويات العليا للتأتماداو. وفي مواجهة هذا التحدي، جرى تكثيف الحوار بين كبار الضباط وأعضاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. وقد أبلغت التأتماداو فرقة العمل القطرية ببعض التحديات التي تواجهها في تحديد هوية الأطفال والتحقق من أعمارهم، ولا سيما عملية اكتشاف الوثائق المزورة وتتبع الوثائق الأصلية للتحقق من السن وهي عمليات تنسم بالصعوبة وتستغرق وقتا طويلا، مع ملاحظة أن كثيرا من الناس ليس لديهم نسخ أصلية من الوثائق الأساسية من قبيل شهادات الميلاد أو قوائم أفراد الأسرة أو شهادات التخرج من المدارس للتمكين من التحقق بشكل فوري وملائم. ورغم هذه التحديات، فقد أفادت التأتماداو بأن عملية تحديد الهوية تجري تحت إشراف القيادات الإقليمية. غير أنه في وقت إعداد هذا التقرير، لم تتمكن فرقة العمل القطرية من التحقق من تنفيذ عملية تحديد الهوية على مستوى الكتائب أو دعم تنفيذ العملية، الأمر الذي يعوق جهود الامتثال.

(ب) **توفير إمكانية الوصول غير المشروطة لفرقة العمل القطرية من أجل رصد حالة تنفيذ خطة العمل في جميع المرافق العسكرية التي قد يكون موجودا بها أطفال:** تنص خطة العمل على أن يتاح لأفرقة الرصد التابعة لفرقة العمل القطرية إمكانية الوصول إلى القواعد العسكرية والسجون وغيرها من الأماكن التي قد يكون بها أطفال من أجل الرصد والتحقق من تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الخطة. ومع ذلك، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبلغت التأتماداو فرقة العمل القطرية بأن إمكانية الوصول إلى الوحدات/الكتائب العاملة ستكون رهنا بنظر التأتماداو عند الانتهاء من قيام فرقة العمل القطرية برصد القيادات الإقليمية ومرافق التجنيد والتدريب. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ظلت أنشطة الرصد التي تقوم بها فرقة العمل القطرية للتحقق من تنفيذ خطة العمل مقيدة من جانب التأتماداو لتقتصر على القيادات الإقليمية ووحدات التجنيد ومدارس التدريب.

(ج) **نشر المعلومات خارج نطاق ضباط الرتب العليا:** في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت فرقة العمل القطرية أن الوعي بخطة العمل والالتزامات الرئيسية الواردة بها يقتصر على كبار الأفراد العسكريين على مستوى المقر والمستوى الإقليمي، وعلى مراكز

التنسيق التي تشارك مباشرة في تنفيذ خطة العمل. ولا تزال هناك حاجة إلى النشر الفعال لخطة العمل على الأفراد العسكريين على جميع المستويات داخل التاماداو لضمان أن يكون الالتزام بتحديد وتسريح الأطفال من التاماداو مفهوماً ومنفذاً في جميع الرتب. وفي الوقت نفسه، تسعى فرقة العمل القطرية للقيام بأنشطة الرصد على مستوى المجتمع المحلي في إطار خطة العمل، بما في ذلك زيادة الوعي العام بشأن خطة العمل، من أجل دعم المضي في تحديد الأطفال الموجودين لدى القوات المسلحة والتعجيل بالامتثال لخطة العمل.

(د) **الاستثناء المتعلق بما يُسمى "تخفيف القيود المتعلقة بالسن"**: على الرغم من إبداء التاماداو الالتزام بوقف ومنع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة عن طريق توقيع خطة العمل، أعربت فرقة العمل القطرية عن قلقها إزاء استثناء تعمل به قوات التاماداو حالياً ويتناقض مع الغرض من خطة العمل لأنه يسمح بتجنيد من تبلغ أعمارهم ١٦ عاماً من الأطفال الذين اجتازوا المرحلة العاشرة من التعليم وحصلوا على إذن خاص من مكتب القائد العام. وقد عرضت الحكومة رسالتين متبادلتين مؤرختين ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ وتعلقان بـ "تخفيف القيود المتعلقة بسن الخدمة العسكرية في القوات المسلحة"، وتشيران إلى الرسالة رقم 1/131/Yay 1(a) المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي تبين هذا الاستثناء. وأبلغت الحكومة فرقة العمل القطرية بأنه جرى في عام ٢٠١٢ تجنيد ما مجموعه ١٦٧ مجنداً ينطبق عليهم هذا الاستثناء. وأبرزت فرقة العمل القطرية التناقض القائم بين هذا الاستثناء وأحد الأهداف الأساسية المتوخاة من خطة العمل، ألا وهو تحديد وتسريح جميع الأطفال المجندين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وفي وقت إعداد التقرير، كان الحوار مستمراً بين القوات المسلحة وفرقة العمل القطرية لمعالجة هذا الشاغل تماشياً مع خطة العمل.

٤٧ - وتعمل فرقة العمل القطرية على نحو وثيق مع التاماداو للاشتراك في البحث عن السبل الكفيلة بمعالجة هذه الشواغل. وسيتعين إعطاء الأولوية للتنفيذ الجوهري بشكل كبير لخطة العمل في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ويمكن إثبات ذلك على النحو الأفضل عن طريق ما يلي: '١' تحديد الأطفال وتسجيلهم على نحو متسق ومستمر وشامل، وتسريح من جرى تحديدهم في الوقت المناسب؛ '٢' النشر الفعال للالتزامات الرئيسية في إطار خطة العمل لكفالة أن يدرك جميع الأفراد العسكريين الالتزامات الواردة بها وتشجيعهم على الدعم الفعال لتحديد هوية الأطفال والتحقق منهم؛ '٣' التيسير الفوري لوصول فرقة العمل القطرية إلى المرافق العسكرية، بما في ذلك الكنائس العاملة، من أجل التحقق من التقدم المحرز في خطة العمل ودعم تنفيذها على الصعيد الميداني.

باء - التقدم المحرز في الحوار وخطط العمل مع الجهات غير التابعة للدولة

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن ثمة سوى القليل من الحوار المباشر بين فرقة العمل القطرية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على إمكانية الوصول في المناطق المتضررة من النزاع التي يسري فيها، والتي لا يسري فيها، وقف إطلاق النار. وواصلت فرقة العمل القطرية دعوة الحكومة على أعلى المستويات إلى تيسير الوصول إلى الجماعات المسلحة من غير الدول لأغراض الحوار الرامي إلى وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال ومنعهما. وفي إطار أحكام خطة العمل الموقعة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، التزمت الحكومة باتخاذ جميع التدابير الممكنة لتيسير العمليات التي تهدف إلى وضع حد لتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، وضمان تحرير الأطفال من التزاماتهم وتسريحهم داخل الإقليم الخاضع لسيادتهما. ولم يجر بعد اختبار مدى تقييد الحكومة بهذه الأحكام، إذ تركزت الجهود المبذولة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ على تقديم الدعم اللازم لتحديد هوية الأطفال في قوات التاماداو وتسريحهم بفعالية. ومع ذلك، ظلت فرقة العمل القطرية تبذل مساعيها لدى الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كي تدرج حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مفاوضات وقف إطلاق النار ومبادرات السلام بوصفها أحد جوانبها الهامة. وقد تعززت هذه الجهود بتوقيع الحكومة على مذكرة تفاهم في حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع منظمة العمل الدولية بهدف وضع حد للعمل القسري، بما في ذلك تجنيد القصر، بحلول عام ٢٠١٥.

٤٨ - وتواصل فرقة العمل القطرية، جنباً إلى جنب مع ممثلي الخاصة، الدعوة إلى إدراج الالتزامات الواردة في خطة العمل في أي حوار بشأن السلام بين حكومة ميانمار والجماعات المسلحة من غير الدول المدرجة في تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

خامسا - متابعة الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي البرنامجي لها

منع التجنيد والتصدي لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت فرقة العمل القطرية حدوث تعزيز تدريجي لإجراءات التوثيق والفحص المتعلقة بالتجنيد في إطار الجهود الرامية إلى منع تجنيد القصر. وقبل توقيع خطة العمل، أفادت التاماداو أنها بدأت تأخذ بتدابير وقائية جديدة. وتشمل هذه التدابير تصوير الجوانب الرئيسية لعملية التجنيد في وحدات التجنيد الرئيسية الأربع

(في يانغون، وماندالاي، وشويو، وماغوي)؛ وأخذ بصمات أصابع جميع المجندين الجدد المحتملين لإدراجها في قاعدة بيانات إلكترونية تحتفظ بها مديرية الملاك العسكري؛ وتعميم أسماء المجندين المرفوضين على المقر وعلى جميع وحدات التجنيد لمنع إعادة التجنيد في أماكن أخرى؛ وإنشاء أفرقة تدقيق تتألف من ضباط من وحدات التجنيد ومدارس التدريب للاضطلاع بعمليات تحقق إضافية من السن والاستعداد. وبناء على ذلك، أفادت التاماداو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أن عمليات الفحص يُضطلع بها حالياً على مستوى القيادة الإقليمية، ولذلك فإن "مجلس تدقيق" جديداً أنشئ في كل واحدة من القيادات الإقليمية الأربع عشرة (يتألف من ٤ أعضاء، هم ضابط من وحدة التجنيد، وضابط من مدرسة التدريب، وضابط طبي، والمنسق العسكري الإقليمي) للنظر في سن المقبلين على التجنيد كافة ومدى رغبتهم، بحيث يتحمل المجلس المسؤولية النهائية عن ضمان عدم تجنيد الأطفال.

٥٠ - وفي إشارة إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال، أفادت الحكومة بأن ما مجموعه ١٨٣٠ من المجندين الجدد المحتملين رفضوا في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (٣٦٠ في عام ٢٠٠٩؛ و ٣٩٠ في عام ٢٠١٠؛ و ٥٣٢ في عام ٢٠١١؛ و ٥٤٨ في عام ٢٠١٢).

٥١ - ولاحظت أيضا فرقة العمل القطرية أنه جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إصدار عدد من التوجيهات العسكرية الجديدة التي تشترط وضع حد لتجنيد القصر، بما في ذلك تعليمات صادرة وفقا لخطة العمل والإجراءات التنفيذية المتفق عليها، فيما يتعلق بتحديد هوية المجندين الصغار وتسريحهم. وأفادت التاماداو أن توجيهها جديدا صدر عن إدارة الملاك العسكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ يشترط أن يبرز جميع المجندين الجدد البطاقة الأصلية لإثبات الهوية الوطنية كشرط مسبق أساسي للتجنيد. وذكر الضباط المسؤولون عن التجنيد الذين أجريت معهم مقابلات في عام ٢٠١٢ في إطار أنشطة الرصد التي اضطلعت بها فرقة العمل القطرية أن إجراءات التحقق من الوثائق والسن هي السبب في حدوث انخفاض في أعداد المجندين سنويا وذكر بعضهم وجود صعوبات في تحقيق أرقام التجنيد المستهدفة. وأفاد أيضا أفراد عسكريون من وحدات التجنيد ومدارس التدريب أن انخفاض أعداد المجندين الأطفال، بفضل تحسين ممارسات الفحص وزيادة إجراءات المساءلة، أسفر بدوره عن انخفاض عدد الجنود الفارين والجنود المتغييبين بدون إذن.

٥٢ - وتواصل اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقصر تبادل التقارير مع الأمم المتحدة بشأن عدد الأطفال المحررين من التزامهم في القوات المسلحة (ومن فيهم المحررون من التزامهم في إطار خطة العمل)، وأنشطة التوعية التي يضطلع بها كبار الضباط فيما يتعلق بمنع

تجنيد القصر، والإجراءات التأديبية المتخذة ضد الضالعين في تجنيد القصر. وتقدم التدابير المبينة أعلاه والجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقصر أدلة على أن القوات المسلحة تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تجنيد واستخدام الأطفال ووضع حد لهما. غير أنه ينبغي بين الحين والآخر استعراض تأثير هذه التدابير المعززة والتعليمات الجديدة، واتساق تطبيقها في جميع المرافق التي يجري فيها التجنيد، بما في ذلك تعميمها وتطبيقها على قوات حرس الحدود، وذلك في إطار الرصد الذي تضطلع به فرقة العمل القطرية بموجب خطة العمل.

٥٣ - وتصديا لحالات تجنيد القصر، كثف الجيش الوطني ليمانمار (التاماداو) التدابير الرامية إلى مساءلة الأشخاص الضالعين في تجنيد القصر. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدر القائد الأعلى للجيش الوطني ليمانمار توجيهها باتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يجندون الأطفال دون سن الثامنة عشرة بموجب المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات في ميانمار (في إطار الولاية القضائية المدنية)، بالإضافة إلى الإجراءات العادية المتخذة بموجب المادة ٦٥ من قانون خدمات الدفاع (في إطار الأحكام العرفية). وقد نشرت الحكومة وثائق تفيد باتخاذ مزيد من الإجراءات التأديبية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، ضد الجناة الضالعين في تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة (٤٠ في عام ٢٠٠٩؛ و ٥١ في عام ٢٠١٠؛ و ٥٥ في عام ٢٠١١؛ و ٧٣ في عام ٢٠١٢)؛ وتراوحت التدابير التأديبية ما بين خفض الرتبة وخفض الراتب، وتوجيه اللوم، والسجن، وتوجيه اللوم الشديد، وخفض المعاش التقاعدي، والفصل من الخدمة. ووجه للمعنيين بالأمر في معظم الحالات للوم أو اللوم الشديد.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحبت فرقة العمل القطرية بالتطور الإيجابي الذي قبلت الحكومة بمقتضاه مبدأ العفو عن المجندين القصر المتهمين بالفرار من الخدمة والإفراج عنهم من السجن استنادا إلى عدم مشروعية تجنيدهم. ومما يثير القلق، مع ذلك، أن يستمر إلقاء القبض على المجندين من القصر الذين يطلق عليهم وصف "المتغيبون بدون إذن" أو "الفارون". ويتعرض بعض "الفارين" للسجن لفترات طويلة، بينما يعيش الآخرون محتبئين، غير قادرين على مواصلة حياتهم الطبيعية خوفا من الاعتقال والاحتجاز. وفي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، قامت منظمة العمل الدولية بتوثيق ما مجموعه ١٧٢ متغيبا بدون إذن من المجندين القصر. من بين هؤلاء، "فر" ١٦ مجندا في عام ٢٠٠٩، ألقى القبض على أربعة منهم وأطلق سراحهم فيما بعد؛ وفر ٢٤ مجندا في عام ٢٠١٠، ألقى القبض على ١٧ منهم وأطلق سراح ١٣ منهم فيما بعد؛ وفر ٥٧ مجندا في عام ٢٠١١، ألقى القبض على ١٩ منهم ولم يطلق سراح أي منهم حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ومات أحدهم في السجن. وفر ما مجموعه ٧٥ مجندا في عام ٢٠١٢، ألقى القبض على واحد منهم.

ووثقت منظمة العمل الدولية سجن ٢٧ مجنذا قاصرا آخرين بتهمة الفرار من الخدمة، أُطلق سراحهم بموجب عفو في عام ٢٠١٢.

سادساً - التوصيات

٥٥ - أرحب بالتوقيع على خطة العمل بين الجيش الوطني لميانمار والأمم المتحدة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وبالتقدم المحرز منذ تقديم تقريرى السابق عن الأطفال والزاع المسلح في ميانمار. ومن الأهمية بمكان المحافظة على الزخم، وتنفيذ أحكام خطة العمل دون مزيد من الإبطاء. وأحث الحكومة، في هذا الصدد، على كفالة اتخاذ الإجراءات التالية على الفور:

- (أ) تحديد وتسجيل وتسريح جميع الأطفال المنخرطين في صفوف الجيش الوطني لميانمار بالتنسيق مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ؛
- (ب) إلغاء التعليمات العسكرية المتعلقة بما يُسمى "تخفيف القيود على سن الخدمة العسكرية في القوات المسلحة"، والتي تسمح بتجنيد الأشخاص الذين بلغوا ١٦ سنة من العمر ممن اجتازوا الامتحانات الموحدة للصف العاشر؛
- (ج) الوقف الفوري لاعتقال الأطفال أو الراشدين فوق سن ١٨ عاما ممن جندوا وهم بعد فُصّر، ولمضايقتهم وسجنهم، بسبب الهروب من الخدمة و/أو محاولة ترك الجيش، وكفالة الإفراج السريع وغير المشروط عنهم؛
- (د) تيسير وصول فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إلى المرافق العسكرية، والكتائب العاملة وغيرها من المناطق التي قد يوجد بها أطفال، بطرق شتى من بينها إتاحة الوصول إلى الأفواج والكتائب العاملة، بالإضافة إلى القيادات الإقليمية ووحدات التجنيد ومدارس التدريب؛
- (هـ) محاسبة مرتكبي عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم، بشتى السبل ومن بينها التحقيق المنهجي في جميع الحوادث ومحاكمة الأفراد العسكريين والمدنيين المسؤولين عن مثل هذه الأفعال. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمحاكم العسكرية والمدنية المختصة أن تسمح لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بإجراء عمليات تحقق من سير الإجراءات في هذه المحاكم؛
- (و) إلغاء جميع الحوافز والمكافآت التي تقدم لقاء تحقيق الأهداف والحصص المتعلقة بالتجنيد والتي تزيد من خطر تجنيد الأطفال؛

(ز) تيسير وصول فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إلى الأطراف الأخرى المدرجة أسماؤها في ميانمار لإشراكها في الحوار بغية وضع خطط عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، والتصدي للانتهاكات الجسيمة الأخرى حسب الاقتضاء.

٥٦ - وإنني وإن كنت أسلم بأن شكاوى تجنيد القصر يمكن أن تقدم بشكل مباشر ومستقل إلى وزارة الدفاع، وبأنها تقدم بتلك الطريقة بالفعل، فإنني أشجع الحكومة على الإبقاء على آلية منظمة العمل الدولية للشكاوى المتعلقة بالعمل القسري وتعزيزها بالنظر إلى صلتها بتجنيد القصر.

٥٧ - وأحث حكومة ميانمار على التوقيع والتصديق دون مزيد من الإبطاء على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة ومواءمة التشريعات والممارسات الوطنية معها. وأحث الحكومة أيضاً على التنفيذ الكامل للتوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية المعتمدة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، ولا سيما ما يتعلق منها بالأطفال المشاركين في النزاع المسلح والمتضررين منه (انظر CRC/C/MMR/CO/3-4).

٥٨ - وفي إطار الجهود المستمرة لبناء السلام التي تبذلها الحكومة، أدعو الحكومة إلى كفالة إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك ما يتعلق منها بتسريحهم وإعادة إدماجهم، في الحوارات التي تجرى من أجل التوصل إلى اتفاقات جديدة لوقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

٥٩ - وبالنظر إلى الحالة الأمنية القائمة، فإن الحالة المستمرة من تعذر الوصول بشكل كامل ودون عوائق إلى المناطق المتنازع عليها ومناطق وقف إطلاق النار تشكل عائقاً أمام تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية للأطفال. وأهيب في هذا الصدد بحكومة ميانمار أن تكفل قيام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات الإنسانية بالكامل ودون عوائق إلى السكان المتضررين.

٦٠ - وجميع الأطراف غير التابعة للدولة في ميانمار، والتي أدرج العديد منها لمدة خمس سنوات في تقارير السنوية، ومن ثم فهي تعتبر من الجناة المتمادين، مدعوة لأن توقف فوراً وتمنع تجنيد الأطفال وتطلق سراح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها بالتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. ومطلوب أيضاً من هذه الأطراف التي تجري محادثات سلام مع حكومة ميانمار أن تدخل في حوار مع الأمم المتحدة من أجل وضع وتنفيذ خطط عمل ترمي إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٦١ - وينبغي لفرقة العمل القطرية أن تعزز، بالتعاون مع الحكومة، الأنشطة التي تقوم بها لرصد جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في ميانمار والإبلاغ عنها ومنعها والتصدي لها، وذلك من خلال التوعية وبناء التفاهم والقدرات والثقة بين الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين والتابعين للأمم المتحدة والمنتمين إلى المنظمات الأهلية، من أجل إدراج مهام رصد الانتهاكات الجسيمة ومنعها والتصدي لها ضمن برامجها الرامية إلى حماية الطفل وفي برامجها القطاعية.